

دروس في

# اصول الفقه

-----  
(الدرس الثاني و العشرون)

## المعاني الحرفية

(الجزء الثالث)

قبل التطرّق إلى البحث عن كيفية الوضع في الحروف ، شرحنا آراء كبار الاصوليين في حقيقة المعاني الحرفية في الدرسين السابقين. و في هذا الدرس أيضا نذكر بعض النظريات الاخرى ، ثمّ نشير إلى المقام الثاني.

### نظريّة المحقق التبريزي

ذهب المحقق المعاصر الشيخ جواد التبريزي إلى أنّ الفرق بين المعاني الاسمية و المعاني الحرفية يكمن في ان الاسماء موضوعة للعناوين ، و أما الحروف فهي موضوعة لتدل على اتصاف مدخولاتها بالعناوين بحسب الوعاء المناسب لتلك المدخولات و تكون معانيها في مداليل مدخولاتها.

قال في كتاب "الاصول" ما نصّه :

"الحق في المقام والذي يقتضيه التامل في معاني الحروف هو انها موضوعة لافادة خصوصية في مدلول مدخولاتها بحسب الوعاء المناسب لتلك المدخولات ، فمثلا لفظة "في" موضوعة لتدخل على الاسم وتدل على ان مدخولها متصف بكونه ظرفا بحسب الخارج.

وليس المراد ان لفظة "في" ترادف لفظ الظرف ليكون معنى "في" ظرفا بالحمل الاولي او بالحمل الشائع ، بل المراد ان معنى لفظ "ظرف" معنى اسمي و ان لفظة "في" وضعت لتكون بعد دخولها على الاسم دالة على ان ذلك المدخول موصوف خارجا بكونه ظرفا لشيء يذكر في الكلام او ذكر سابقا ، كما ان "كاف" التشبيهية موضوعة لتكون دالة على ان المعني بذلك الاسم خارجا مشبه به ، و لفظة "من" وضعت لتكون دالة على ان مدلول ذلك الاسم خارجا معنون بعنوان المبدأ ، و كلمة "نعم" موضوعة لتدخل على الجملة ولتدل على ان مضمونها هو الجواب و لفظة "لا" موضوعة لتدخل عليها فتدل على انتفاء مضمون تلك الجملة بحسب الخارج. و هكذا و هكذا ، كما هو الحال في الاعراب والهيئات الداخلة على الاسماء و الجمل.

ويتعبير اخر: كما ان حالات الاعراب موضوعة لتدل على ان معنى مدخولها بحسب الخارج متصف بكونه مصدقا للفاعل او المفعول او غيرهما ، كذلك الحروف موضوعة لتكون بدخولها على الاسم او غيره دالة على خصوصية مدخولها بحسب الخارج ، فمثلا اذا قيل : (الصلاة في المسجد افضل من الصلاة في غيره) يكون لفظ "في" دالا على ان المسجد متصف بكونه ظرفا فتكون الهيئة الكلامية دالة على ان الصلاة المفروض كون المسجد ظرفا لها محكومة بما ذكر ، وعليه فلفظة "في" لم توضع لتقييد معنى الصلاة وتضييقها بالظرف.

نعم بما انها موضوعة للدلالة على كون مدخولها ظرفا ، تكون الصلاة المفروض لها الظرف الخاص اخص من طبيعي الصلاة ، و اما اذا لم يكن في البين شي ء قابل للتضييق ، لم يحصل ذلك التقييد كما في قولنا (زيد كالأسد) .

ثمّ اعترض المحقق التبريزي على ما جاء في كتاب "المحاضرات" من أنّ الحروف موضوعة لتضييق معاني الاسماء و تقييدها ، و قال: "فان التضييق و ان كان يحصل في المورد القابل له عند استعمال الحروف في معانيها الا انه لم يكن بموضوع لها ، بل التضييق والتقييد لازم للمعاني الحرفية في المورد القابل".

### **الاعتراض عليه**

و يرد عليه الاعتراض بأنّه بناء على هذا الرأي ، لا يبقى فرق بين لفظ "زيد" الحاكي عن مصداق خاص للانسان مثلا ، و بين لفظة "في" الحاكية عن مصداق الظرف ، فلو كان مجرد الحاكية عن مصداق عنوان موجبا لكونه حرفا ، لزم كون معنى لفظ "زيد" ايضا حرفيا.

### **الجواب عنه**

و قد أجاب التبريزي عن هذا الاعتراض بأنّ معنى لفظ زيد اخطاري يحكي عن نفس المصداق ولو بعنوان مشير اليه و لا يحكي عن جهة كونه مصداقا لعنوان الانسان ، بل الحاكي عن هذه الجهة الهيئة التركيبية في قولنا زيد انسان ، وهذا بخلاف لفظة "في" حيث ان معناها لا يكون اخطاريا ، و لفظة "في" لا تحكي عن نفس مصداق عنوان الظرف ، بل الحاكي عن نفس المصداق مدخولها، وهو لفظ الدار ، فيكون مدلول لفظة "في" اتصاف مدخولها بكونه ظرفا.

## اعتراض آخر

يمكن أن يقال : بنأ على المبنى المذكور ، لايبقى فرق بين المعنى العرضي و المعنى الحرفي , فكما ان العرض يكون خصوصية بحسب الخارج لمعروضه،، كذلك معاني الحروف.

### الجواب عنه

و أجاب عنه بقوله : "ان اسماء الاعراض تحكي عن نفس الخصوصية بنحو الاخطار ، و لو لم تكن في ضمن تركيب كلامي ، غاية الامر تكون وجوداتها قائمة بالمعروض ، وكون وجوداتها كذلك بادراك العقل لا بدلالة اللفظ ، بخلاف الحروف ، فانه ليس لها معان اخطارية ، بل حيث تدخل على الاسماء تكون دالة على ان مدخولاتها متصفة بالعناوين الاسمية في الوعاء المناسب لها ، ويعبر عن تلك العناوين الاسمية بالاعراض و الخصوصيات".

و تنتج مما ذهب إليه الشيخ التبريزي الامور التالية :

- يصحّ تعريف الحرف بانه : ما دل على معنى في غيره ، على ان يكون المراد بالغير مدخوله.
- لا يصحّ كلام من قال بعدم المعنى للإعراب ، فان الاعراب و ان لم يكن له معنى اخطاري الا انه اذا دخل على المعرب دل على خصوصية في معناه بحسب الوعاء المناسب له ، فما قيل من ان الحروف لو كانت كالأعراب في عدم المعنى ، لزم ان يكون معنى مفردات الكلام مساويا لمعنى الكلام ، بان يكون معنى "زيد دار" مساويا لمعنى "زيد في الدار" غير صحيح ، اذ هو يبتني على ان يكون الاعراب لا معنى له ، و قد عرفت خلافه.

- لاتتصف المعاني الحرفية بالكلية والجزئية ، لكونها متدليات بمعاني دخولاتها ، فان كان مدخول الحروف كليا او مما يصدق على الكل و الأبعاض،، كانت معاني الحروف الداخلة عليه كذلك ، فيكون معناها قابلا للتقييد بتبع تقييد المدخول ، و ان كان مدخولها جزئيا كان معنى الحرف الداخل عليه قابلا للتعين بحسب ما يقبله ذلك الجزئي من التعيين بحسب الحال والزمان.

### **المقام الثاني : كيفية وضع الحروف**

بعد أن عرفنا النظريّات المختلفة حول المقام الأول في بيان حقيقة المعاني الحرفية و الملاحظات عليها ، يصل الدور إلى البحث عن المقام الثاني ، و هو البحث عن كيفية الوضع في الحروف ، و آراء المحققين في هذا الخصوص.

### **نظريّة القائلين بالوجود الرابط**

القائلون بأنّ المعنى الحرفي هو من قبيل الوجود الرابط ، يعتقدون بأنّ الوضع في الحروف يكون من باب الوضع العامّ و الموضع له الخاصّ.

و ذلك لأنّ وضع اللفظ للمعنى يتوقف على تصوّر المعنى ، و الحال أنّ المعنى الحرفي لا يمكن تصوّره مستقلا ، و إلّا لانسلك عن حقيقة المعنى الحرفي كوجود رابط و انقلب إلى المعنى الاسمي،

فيلاحظ الواضع المعاني الاسمية كالابتداء و الانتهاء ، و يضع اللفظ لا بإزائها بل بإزاء مصاديقها الخارجية التي هي معان حرفية.

و المحقق الاصفهاني قد مال إلى هذا النوع من الوضع في الحروف، حيث ذهب إلى أنّ الوجود الرابط لضعفه وخفائه لا تكون له ماهية ، ليكون وضع اللفظ لتلك الماهية ، فالحروف موضوعة لنفس الوجودات الروابط ، وتلاحظ هذه الوجودات في مقام الوضع وعند الاستعمال بنحو الاشارة اليها. فالحروف موضوعة لما هو رابط خارجا ، لا عنوان الرابط الذي هو معنى اسمي. و على هذا الأساس ، يكون الوضع في الحروف عاما و الموضوع له خاصا.

و بناءً على هذه النظرية ، يمكننا أن نقول بوقوع الوضع العام و الموضوع له الخاص ، كما قلنا بإمكانه.

### **المناقشة في هذه النظرية**

يلاحظ على هذا الرأي أنّه إذا كان الملحوظ معنى اسمياً فيجب أن يكون مصداقه أيضاً كذلك ، لأنّ مصداق كلّ شيء بحسبه.

و أجاب المحقق السبحاني عن هذا الاعتراض بما يلي نصّه :

"انّ المعاني الاسمية على قسمين:

**الف -** ما يتمتع بالاستقلال تصوراً ومصداقاً، لحاظاً وتطبيقاً ، وذلك كاسماء الأجناس مثل الإنسان ، فله مفهوم مستقل كما انّ له مصداقاً كذلك عند التطبيق على الخارج.

**ب -** ما يتمتع بالاستقلال في مقام التصور و اللحاظ دون التطبيق على الخارج. و ذلك كمفهوم الابتداء أو الانتهاء فأنّهما من المفاهيم الاسمية ، فيخبر عنهما كما يخبر بهما ، ولكنّهما عند التطبيق لا ينطبقان إلّا على الموجود القائم بالغير المنك فيه ، من السير و

القراءة و الكتابة و غيرها. و هذه خصيصة هذا القسم من المعاني الاسمية.

فالابتداء عند اللحاظ والتصور يتجلى بصورة مفهوم اسمي وعند التطبيق على الخارج يتحقّق في معنى قائم بالغير، كالابتداء المنذك في السير إلى البصرة و غيره.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه إذا حاول الواضع أن يضع لفظاً لمصاديق الابتداء والانتهاء فلا محيص له من تصور تلك المصاديق ولو إجمالاً، فعندئذ يلاحظ تلك المصاديق من خلال ذينك المفهومين الاسميين ويقول: وضعت لفظة "مين" أو لفظة "إلى" لما ينطبق عليه لفظ الابتداء أو يصدق عليه الانتهاء في الخارج".

هذا ، و لكنّ الإشكال المتقدّم المذكور في المقام الأول ، من وجود حروف لا تنطبق عليها نظريّة الوجود الرابط ، كحرف "واو" الاستئناف و "تاء" التأنيث في "ضربت" و "قد" في الفعل الماضي ؛ و كذلك حروف النداء و التعجب و أمثالهما ، فهو باق على قدم و ساق. و أنت خبير بأنّ ما قيل في مقام التبرير ، من عدّها علامات لا حروفاً، لا يخلو من التكلّف.

\*\*\*\*\*